بيان المجلس الأعلى للدولة
بشأن تصريحات الرئيس الفرنسي

تابع المجلس الأعلى للدولة ببالغ الأسف تصريحات الرئيس الفرنسي غير المسؤولة، التي أصر فيها على الاستمرار في نشر الرسوم المسيئة لنبينا الكريم - صلى الله عليه وسلم - بدعوى ضمان حرية التعبير.

إن المجلس الأعلى للدولة يعتبر هذه التصريحات والمواقف إساءة وإهانة بليغة لأكثر من مليار ونصف مسلم يَدينون بدين الإسلام، ويشير هنا إلى ما أقره القضاء الفرنسي، الذي حكم بأن نشر الرسوم المسيئة إهانة للمقدسات الدينية وازدراء للأديان.

إن ما صدر عن الرئيس الفرنسي من تصريحات ومواقف، يؤكد زيف الديمقراطية التي تدعيها الجمهورية الفرنسية والمقامة على جماجم شعوب الدول التي استعمرتها ونهبت ثرواتها.

وإذ يدين المجلس الأعلى للدولة حادثة قتل المعلم الفرنسي المخالفة لتعاليم الإسلام وقيمه، فإنه يؤكد على أنها نتيجة لسياسات ماكرون العنصرية، ويحمله تبعات ذلك وأي تداعيات خطيرة أخرى قد تحدث بين أتباع الديانات السماوية في فرنسا وباقي دول العالم.

كما يدعو المجلس الأعلى للدولة مجلس الوزراء إلى تحمل مسؤولياته الدينية والقانونية والأخلاقية، والرد على هذا التطاول على شخص النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - وذلك بإيقاف التعامل الاقتصادي مع الشركات الفرنسية، وبالأخص إلغاء الاتفاق المتعلق ببيع حصة شركة مارثون إلى شركة توتال؛ كما يدعو المجلس الجهاز القضائي إلى سرعة البت في الطعن المقدم من المجلس الأعلى للدولة ضد هذه الصفقة المشبوهة.

وفي الختام نقول إن مقام المصطفى - عليه الصلاة والسلام - أعلى وأجل من أن ينال منه أصحاب الشذوذ الأخلاقي والتطرف الديني؛ وصدق الله العظيم حيث قال: "إن شانئك هو الأبتر".

المجلس الأعلى للدولة

صدر في طرابلس:
بتاريخ: 25/ أكتوبر/ 2020م.